إعادة اكتشاف فلسطين في العهد العثماني*
(بشارة دوماني)

مراجعة شمس الدين الكيلاني

1 ـ المنهج

يقع كتاب دوماني «إعادة اكتشاف فلسطين» ضمن سلسلة المراجعات المعمقة لتاريخ بلادنا في الحقبة العثمانية، مُقدماً وجهة نظر (مختلفة) عما هو معتاد من تبسيط، وتحيّز. فصرَّح بوضوح، أنه استهدف من بحثه، المساهمة انطلاقاً من أسفل إلى الأعلى للتأريخ للعهد العثماني. مركِّزاً على الأساليب التي أعدتها القوى المحلية للتكامل مع القوى الإقليمية والدولية. ثم تدوين دور سكانها في الرواية التاريخية، وإدخال أهالي فلسطين في سجل التاريخ (ص 10) ولقد اتضحت لديه ضرورة هذا المنهج، لمعرفته بأوجه القصور التي هيمنت على حقل الدراسات العثمانية. فهناك الذي انطلق في منهجه من مركز الدولة العثمانية إلى أطرافها، معتمداً على التنقيب في المحفوظات العثمانية المركزية، أما الاتجاه الآخر، الأحدث عهداً، فركَّز على عواصم الولايات، كنقطة انطلاق، لكن رغم قصور هذين المنهجين، فإن الأول أظهر المرونة البراجماتية، التي اتسمت بها سياسات الإدارة العثمانية. والثاني، أوضح تنوع المسارات التاريخية في كنف الحكم العثماني. وأضاء كلا الاتجاهين أيضاً، حقيقة مؤلمة، هي أن بقاء الدولة العثمانية ومدن تجارتها الدولية كان قائماً، بصورة جوهرية، على تمكنها من الوصول إلى الفائض الزراعي للفلاحين،

(*) بشارة دوماني. إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700 ـ 1900، ترجمة حسني زينة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1998.

والنشاط التجاري للتجار في الداخل، والتحكم فيهما. والحال، كما يرى دوماني، أن الجدل فيما يتعلق بالتاريخ العثماني، يتعلق بهذه المسألة الأخيرة (ص 11). وبما أن الحصول على ذلك الفائض مرتبط بالعلاقة مع المدن البروفنسيالية وأريافها، كنابلس وريفها، فلا بد من دمج تجاربها، مع مثيلاتها حسب المؤلف، بالخطاب الأوسع للتاريخ العثماني (ص 11).

وبعد أن ينتقد أطروحة الانحطاط العثماني، يفنِّد المناهج الحديثة التي تناولت الدولة العثمانية، لأن رواية واحدة هيمنت عليها، صوَّرت دخول الامبراطورية العثمانية في المدارين السياسي والاقتصادي الأوروبيين، بصورة مشاهد طرفي خامل. وفي حال فلسطين، فقد ساد افتراض خاطىء يعتبر أنّ التحولات في العلاقة الزراعية، المرتبطة بالتحديث، لم تبدأ إلاّ مع قدوم موجة الهجرة اليهودية الأولى سنة 1882، بينما الواقع يشير، أن فلسطين أنتجت بالوسائل التقليدية فوائض زراعية كبيرة، واندمجت في الاقتصاد الرأسمالي بصفتها مصدِّرة للقمح والشعير والسمسم، وزيت الزيتون، والصابون، والقطن، خلال الفترة 1856 ـ 1882، وقاومت الواردات الأوروبية المصنعة، وأعانت في مناطق سورية الكبرى على تقليص العجز الإجمالي في تجارتها الخارجية مع أوروبا، وأن ما يُعرف بالشرق الأوسط لم تكن غريبة عنه الزراعة التجارية، والإنتاج الصناعي المبكر، وعلاقات التسليف المالي المتطور، والشبكات التجارية، ووجود قطاع زراعي مكيَّف وفق مستلزمات التجارة والاقتصاد النقدي (ص 12).

ويلاحظ المؤلف، أن الأبحاث المعاصرة حول فلسطين تأثرت بعاملين: أهميتها الرمزية الدينية للأديان التوحيدية الثلاثة، وثانيهما، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فاستجر هذان العاملان نتاجاً ضخماً انتقائياً، أجمع فيه الأطراف كافة على افتراض قطيعة بين الحقبة العثمانية (التقليدية)، والحداثة في القرن التاسع عشر: القوميون العرب نظروا إلى الحقبة العثمانية على أنها «حكم تركي جائر»، والمؤرخ الصهيوني صوَّر فلسطين قبل قدومهم، على أنها خالية

من السكان، والمؤرخ الإسلاموي، اعتبر أنّ التدخل الأوروبي قوَّض العصر الذهبي العثماني، فاتفقت المناهج السائدة على افتراض أن التغيير عملية مفروضة من «الخارج». لذا فمعظم المؤلفات التاريخية عن فلسطين الحديثة، بدأت بسنة 1882، أو بالحملة المصرية 1831، فصبت اهتمامها بالإرث السياسي للحكم العثماني، وبالفئات الاجتماعية التي اتصلت بالغرب، والمراكز الحضرية التي استُعملت جسراً للتوسع الغربي، مثل يافا، وحيفا، والقدس، أكثر من المناطق الجبلية الداخلية. والأهم من ذلك استبعاد الأهالي من الرواية التاريخية (ص 16).

لذا، يشير المؤلف، أنه قد تصوَّر موضوع بحثه، على الأقل، بمثابة رد على الدراسات السائدة في هذا الحقل، فهو يبدأ بدراسة المجال العثماني ابتداءً من فلسطين، وصعوداً إلى المركز، أي انطلاقاً من جبل نابلس. فيطرح سؤالاً منهجياً، كمفتاح لبحثه: كيف يمكن تصور العلاقة بين هذا التنوع المذهل من المناطق شبه المستقلة، في معظمها، والبروفنسيالية ـ وبين الحكومة المركزية في استانبول؟

وقد استعان بطريقة البرت حوراني في مقاله (سياسة الأعيان)، الذي أتاح لمؤرخ الولايات العثمانية، إطاراً ثقافياً، يفسر فيه كيف توسطت نخبة محلية بين الأهالي، والحكومة المركزية. وقياساً على ذلك، اتخذ دوماني «تجار نابلس»، الذين احتلوا موقعاً وسطاً، نظيراً اقتصادياً وثقافياً، لمفهوم حوراني في «سياسة الأعيان»، ليقارب مبادراتهم، والعلاقات المتغيرة بينهم والفلاحين، والحكومة العثمانية (ص 14). ويبدأ دراسته من فاتحة القرن الثامن عشر ليصل ما أحدثته الدراسات التاريخية السائدة من فصل مصطنع بين مرحلتين من تاريخ فلسطين، ولا يهدف الكاتب إلى الاستهانة بتطورات القرن التاسع عشر، وإنما يريد التأكيد على حقيقة أن مناطق سورية الكبرى، ومن جملتها جبل نابلس، كانت تشترك في الكثير من السمات مع باقي أنحاء البحر المتوسط. ولم تكن مستغرقه في ثباتها وأيقظها التوسع الأوروبي (ص 17).

مَوضع دراسته على نابلس ومحيطها، التي شكلت منطقة قائمة بذاتها،

وشكلت مع غيرها من المناطق المماثلة لها، أغلبية الرعايا العثمانيين، وفي منزلة القلب بالنسبة للإنتاج المادي للعالم العثماني، وموقع الأطراف فيما يختص بإدارة شؤونه السياسية. وفي الوقت نفسه، ظلّت جوهرية بالنسبة للقاعدة الضريبية للامبراطورية (ص 10). وكانت مدينة نابلس خلال القرن الثامن عشر، ومعظم القرن التاسع عشر، المركز الرئيسي لتجارة فلسطين، وصناعتها، كما كانت ركيزة عشرات القرى القائمة وسط المنطقة الجبلية الممتدة من الخليل إلى الجليل.

لقد اعتمد المؤلف في دراسته، بشكل رئيسي، على المصادر المحلية، متجنباً ما اعتاده المؤرخون من اعتماد على المحفوظات العثمانية المركزية، وتقارير القنصليات الأوروبية، وأوصاف الرحالة، لما تحمله من قصور، وذلك لتصويرها أهالي فلسطين كبيادق، وبالمقابل فالأوجه الإيجابية في المصادر المحلية، تُظهر الأهالي في صورة فاعلة. فاعتمد في مصادره، أساساً، على سجلات مجلس الشورى خلال الفترة 1848 ـ 1853، بالإضافة إلى وثائق المحكمة الشرعية، خاصة المتعلقة بحركة الأملاك، وتسجيلها، وحق التصرف فيها. ومستنداً على مقاربة غير تقليدية. إذ نسج بحثه على ما سماه «قصة الحياة الاجتماعية» لأربع سلع، مع عائلات ارتبط مصيرها بتلك السلع، التي كان لانتاجها وتداولها أهمية مركزية في أوجه معيشة أهالي جبل نابلس: النسيج، والقطن، وزيت الزيتون، والصابون، فأراد في عبارة «حياة اجتماعية» الروابط الواصلة بين العوامل الاقتصادية والسياسية، والثقافية، واستعمل كلمة «قصة» كأداة استكشافية للتعبير عن محاولة دمج التحليل الثقافي، بلغة الاقتصاد السياسي، في سياق تاريخ جبل نابلس. فاللحظات الحاسمة في «قصة» القطن تجلّت في القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، بينما «قصة» الصابون فتمتد ما بين 1820، وأوائل القرن العشرين.

فهو أراد من تقصّيه عن الحياة الاجتماعية لتلك السلع الأربع، إلقاء الضوء على رحلة جبل نابلس الطويلة، من وجود شبه مستقل نما تحت مظلة الحكم العثماني، إلى وجود آخر، أكثر اندماجاً، ومركزة، على أربعة

مستويات: اندماج الريف بالمدينة داخل دائرة نفوذها الثقافي والاقتصادي والسياسي، واندماج نابلس الإقليمي، حيث أعادت بناء شبكات تجارية جديدة منطلقة من بيروت، ودمشق ويافا لتوجيه علاقات الجبل التجاري بالعالم الخارجي، ثم اندماجها أكثر بالدولة العثمانية، في فترة التنظيمات، وأخيراً اندماجها بالاقتصاد العالمي.

2 ـ معاني استقلالية جبل نابلس

خصَّص المؤلف القسم الأول لشرح معنى استقلالية نابلس، وجبلها. في إطار الدولة العثمانية، فلاحظ أن أهم أسباب طول الحكم العثماني إنما يعود إلى المرونة التي حكمت علاقته بأطرافه، حتى أن المركز لم يحافظ على حضور عسكري دائم في هذه المنطقة، ما خلا حامية رمزية في القدس، وبعض المدن الساحلية مثل يافا. يضاف إلى ذلك، الشهرة التي اكتسبها جبل نابلس في السيطرة على أوضاعه، فاعتمدت السلطات العثمانية على ممارسة ما يسمى «الدورة»، ففي كل سنة، كان والي دمشق، يقود فرقة عسكرية، في موسم الجباية، مذكراً النابلسيين بقوة الدولة (ص 29).

يذكرنا بأن نابلس، منذ العهد الكنعاني، كانت متوحدة، ومتواشجة بريفها في عناق دائم، مما جعل منها «حيزاً اجتماعياً متماسكاً»، ونابضاً بالحياة. فشكلت الشبكات الاقتصادية العميقة، والعلاقات الاجتماعية، بين الريف والمدينة الأسس المادية لاستقلالية جبل نابلس، الذي كان باستقلاليته، شبيهاً بجبال أخرى منضوية تحت الحكم العثماني، مثل جبل عامل، وجبل حوران، وجبل الخليل، وجبل القدس. إلاّ أن هناك ما يميز جبل نابلس، فإذا كانت الخليل امتداداً لريفها، والقدس تقوم بمعزل عنه، معتمدة على ما يأتيها من الخارج، اجتذبته أهميتها الدينية الرمزية، فنابلس كانت في موقع وسط، فلا كانت تمتلك سر القدس وجاذبيتها، ولا كانت تعاني خمول ذكر الخليل النسبي، بل شكَّلت خلال معظم القرن الثامن عشر، ونصف القرن التالي، المركز الاقتصادي لفلسطين، ومركزها السياسي أحياناً (ص 33). وكانت شبيهة بدمشق، فكلتاهما نعم بالماء، وتوسَّط الخضرة، وهيمنت جماعة التجار على

حياتهما الثقافية. وكانت نابلس في موقع ملائم للتجارتين: الإقليمية والدولية. لقد استكملت بناء شبكاتها التجارية التي تربطها بدمشق، والقاهرة، منذ القرن السادس عشر، بإنشاء محطات تجارية آمنة في الحجاز، ومنطقة الخليج في الجنوب والشرق، فضلاً عن شبه جزيرة الأناضول، وجزر البحر المتوسط، وطورت علاقتها التجارية مع حلب، والموصل وبغداد. وكانت دمشق، والقاهرة غاية رحلة تجارتها، الأكثر أهمية، فصدَّرت إلى دمشق القطن والصابون وزيت الزيتون، وأقمشة متوسطة النوعية، واستوردت الحرير، وأقمشة من كل الأنواع، والنحاس، وبعض الكماليات (ص 35).

واستفادت بما بذلته الحكومة العثمانية لضمان سلامة قافلة الحج من دمشق إلى مكة، فباتت تلك القوافل، العامل الرئيسي لصلاتها المالية مع الحكومة المركزية، وكانت الأموال التي تجبى لسد نفقات هذه القوافل تتسرب عائدة إلى تجار نابلس وحرفييها لقاء تموين الحجاج بالحوائج المنتجة محلياً (ص 36).

وقد اختارت البيروقراطية العثمانية، الماهرة والبراغماتية، الزعماء المحليين، منذ البداية، ليصبحوا ممثلي الحكومة العثمانية، في إدارة منطقة نابلس شبه المستقلة، فكان يحكم نابلس مجموعة من الأعيان منذ القرن السابع عشر، حتى أواخر القرن التاسع عشر. كما كانت موطناً لجماعة التجار المعزز بالرمزية الدينية، وجميع أفرادها من أبناء البلد الأصليين. ولعل هذه الاستقلالية المحلية، عندما توافقت مع ضعف الحكومة المركزية، ولا سيما في القرن الثامن عشر، شجعت النمو الاقتصادي، بإعادة توظيف قسط كبير من الفائض في النمو الاقتصادي. فبرزت نابلس، خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر، كمركز رئيسي للتجارة الإقليمية ـ والصناعة اليدوية، والتنظيم المحلي للزراعة التجارية، كما قامت بدور بارز في التجارة المتنامية مع أوروبا، ولا سيما بتصدير القطن، والأهم من ذلك هو قيامها بدور عاصمة تجارية وصناعية، وثقافية للقرى المحيطة بها، وامتصاصها لفائض ريفها، فزاد عدد سكانها من سبعة آلاف في القرن السادس

عشر، إلى عشرين ألف عام 1850. وفي أواسط القرن التاسع عشر، ضمَّ «الحيز الاجتماعي» لجبل نابلس 300 قرية، توزعت على ثلاث جهات، الأولى، المنحدرات الغربية، وفيها أخصب الأراضي، محاذية للبحر، ويزرع فيها الحبوب، والبقول، والفاكهة، والخضروات. وفيها مثلث جنين ـ طولكرم ـ قليقلة. فضلاً عن مرج ابن عامر، المشهور بوفرة محاصيله من الحبوب، وقطنه وبطيخه، وسهل عرابة، حيث توجد مدينة عرابة، التي قطنها آل عبد الهادي، وهي أهم العائلات القيادية لجبل نابلس، في القرن التاسع عشر. أما المناطق الأقرب إلى الساحل فاشتهرت بزراعة القطن، وسهَّل الاتّجار بهذه السلعة اندماج فلسطين في الاقتصاد العالمي. ثانياً، المنحدرات الشرقية، حيث يُزرع القمح والشعير، وشهدت هذه المنطقة توظيفات مالية لتلبية الطلب على الحبوب. ثالثاً، المرتفعات الوسطى، قام فيها أقدم المستقرات البشرية زرعت محاصيل بعلية، ولا سيما القمح، وزُرعت على جلالي هضابها الأشجار المثمرة، وكروم العنب، وخاصة الزيتون. إذ لم يكن في فلسطين مكان برزت فيه مركزية شجرة الزيتون أكثر مما برزت في جبل نابلس، الذي صدَّر منه كمية كبيرة، واستعمله في صناعة الصابون، ووقوداً، ومراهم (ص 42 ـ 45).

وبعد أن يعطينا المؤلف صورة مركبة، طبوغرافية، يرسم لنا المحطات التاريخية التي أثرت على جبل نابلس، في الحقبة العثمانية. فبعد أن سيطر العثمانيون عام 1516، قسموا فلسطين إلى خمسة ألوية (سناجق): صفد، نابلس، القدس الشريف، غزة، عجلون، اللجون، واتخذوا الزعماء المحليين ممثلين لهم، ولم يكن قصدهم من تلك التقسيمات، أن تشكل أداة فعالة لتنظيم تراتبية سياسية منبثقة بالمركز، بقدر ما تكون هياكل مالية مرنة مصمَّمة لرفع الموارد الضريبية إلى الحد الأقصى وبالتكلفة السياسية الأقل. بعد هذه السيطرة يشير المؤلف إلى أربعة منعطفات مرَّ بها جبل نابلس العثماني، **أولها** الحملة العثمانية 1657، المكونة بصورة رئيسية من ميليشيا عربية من سورية الوسطى، لإعادة السيطرة على جنوب فلسطين، وكان من نتيجتها توسيع الحيز الاجتماعي، والإداري لجبل نابلس، فشمل عجلون واللجون، لأسباب

استراتيجية: عجلون، لوقوعها على المنزلة الأولى لقافلة الحج الدمشقية، ولتكون اليد القوية لحماية مرور قوافل الحج من قبائل البدو، وشكل لواءا عجلون واللجون قوساً أحاط جبل نابلس تحت إدارة جنين. واستقر قادة الحملة في نابلس، بعد أن أُقطعوا أراضي زراعية سُميت تيمار، أو زعامات، حسب حجمها. وهيمنوا على الحياة لجبل نابلس حتى القرن التاسع عشر، فكان منهم آل النمر، أصلهم من ريف حماه وحمص، وضعوا يدهم على منصبي المتسلم والميرالاي، لفترة من الزمن، ومنهم آل طوقان من سورية الشمالية الذين نافسوا آل النمر، ثم تمركز جبل نابلس بأسره تحت حكمهم، واستلموا منصب المتسلم، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فضلاً عن آل جرار الذين تسلموا إدارة «جنين». وهكذا، افتتحت الحملة فترة استقرار لجبل نابلس، كما عزَّز إدخالها نخبة مدينية جديدة، قوية، إلى المنطقة، من سلطة المدينة على الريف (ص 50). وبقيت الترتيبات الإدارية ثابتة، واستقرت العائلات الحاكمة: آل جرار، وآل طوقان طوال القرن الثامن عشر، ثم تداول آل طوقان وآل النمر موقع القيادة في مدينة نابلس (ص 52).

ثانياً، صعود عكا: الذي مهدت له سلسلة الهزائم للسلطة المركزية العثمانية، وهو ما عبرت عنه معاهدة كارلوفيتس 1699، فانعكست تلك الهزائم على القوى الإقليمية، بأن عزَّزت استقلالها عن المركز، واحتفظت بالجزء الأكبر من الفائض، كالجليليين في الموصل، والمماليك في مصر، والشهابيين في جبل لبنان، وفي هذا السياق صعد نفوذ عكا، التي غدت العاصمة الفعلية لولاية صيدا، التي أُنشئت في الستينات من القرن السابع عشر. وبرزت زعامة ظاهر العمر (ت 1775)، وأحمد باشا الجزار (ت 1804)، اللذين مارسا نفوذاً قوياً على جبل نابلس، رغم أنه كان ملحقاً رسمياً بولاية دمشق؛ وإن تخللها فترات انقطاع تبع فيها ولاية صيدا، أو بيروت. فتعلَّم زعماء نابلس كيف يناورون بين السلطة العثمانية، وتصاعد نفوذ عكا. وصار الصراع في جبل نابلس يتأثر، غالباً، بالصراع بين سلطات عكا (العمر، الجزار) والحكومة العثمانية، فالأولى تملك القوة، والثانية تستند إليها شرعية التعيينات (ص 53 ـ 55) ولكن الحظر الذي فُرض على نابلس، والحصار،

قد عزَّز قوة آل طوقان حيث ركزوا السلطة في يدهم، وفي عام 1771 عُيّن مصطفى بك طوقان بمنصب متسلم نابلس. ولم يساهم الصراع حول الهيمنة على جبل نابلس، والهيمنة على تجارته الدولية، إلاَّ في تعزيز الأهمية المتزايدة لنابلس التي غدت مركز السلطة السياسية الفاعلة في جبل نابلس. **ثالثاً**، الحكم المصري 1831 ـ 1840، الذي عجَّل بالاتجاهات التي كانت قائمة، وأدخل بعض الآليات الجديدة المهمة، مثل إنشاء مجلس الشورى، وفرض قيود جديدة على الفلاحين من خلال التجنيد العام والتجريد من السلاح. وجمع سورية تحت إدارة واحدة، ومارس السيطرة الإدارية اعتماداً على مؤسسة مدينية جديدة، هي مجلس الشورى، من أكابر رجال الدين، والتجار الأثرياء، والشخصيات السياسية، وشجع تزايد التدخل الأوروبي، وذلك تطميناً منه للقوى الأوروبية، والإيحاء لها «أن من شأن السياسات المصرية تسيير مصالحها الاقتصادية في سورية الكبرى» فأذِن في إقامة قنصليات أوروبية في دمشق والقدس، كما شجع الزراعة التجارية، والتجارة الخارجية. فعملت تلك الإجراءات في تعجيل عملية كانت جارية، هي تحكم المدن سياسياً، وسيطرتها اقتصادياً على الريف. واندماج سوريا في فلك التجارة الأوروبية (ص 58).

ولقد دعم الوجود المصري بروز عائلة حاكمة جديدة في جبل نابلس هي عائلة عبد الهادي، من قاعدتها في عرابة، لدرجة بدت نابلس وكأنها ستصبح عاصمة سورية الجنوبية، سياسياً واقتصادياً، نظراً لانحطاط شأن عكا، وتعاظم شأن آل عبد الهادي بسرعة البرق. أما **المحطة الرابعة** في تطور جبل نابلس، فهي الإصلاحات العثمانية، وفتح الأسواق أمام السلع الأوروبية. إذ اضطر السلطان محمود الثاني إلى الاستنجاد بروسيا، لمواجهة سيطرة محمد علي على بلاد الشام، فاستدرج بذلك الدول الأوروبية للتدخل، وفرض طلباتها لقاء مساعدته، فعقدت الدولة العثمانية مع بريطانيا معاهدة 1838، فتحت فيها الداخل العثماني أما أنشطة التجارة الأوروبية بتخفيضها الرسوم الجمركية، وتكثفت، بموازاة ذلك، الغارات السياسية الأوروبية، غير المباشرة، تحت قناع حماية الأقليات (ص 58). وأقرَّت السلطات العثمانية

عام 1839، برنامج الإصلاحات «التنظيمات»، يهدف إلى تحديث القوات المسلحة، ومركزة السلطة، وزيادة مدخولات الإنتاج الزراعي، والتجاري، والصناعي، وهذا يفترض معرفةً أوسع بالرعية للسيطرة عليها: من إحصاء السكان، وتجنيد، وجباية مباشرة للضرائب، وإنشاء مؤسسات سياسية لتسهيل المركزة. وفي سنة 1856، أطلقت موجة جديدة من الاصلاحات، توجتها، بقانون الأراضي 1858. ومع ذلك، لم يكن في قدرة الحكومة العثمانية أن تملأ، بسرعة، الفراغ الكبير الذي خلّفه الانسحاب المصري سنة 1840، فاتسمت إعادة تشكيل العلاقات السياسية في جبل نابلس بالإضطراب، طوال عقدين متتالين، كان فيها أعضاء مجلس شورى نابلس يفاوضون دولة عثمانية أجرأ، وأميل إلى التدخل من ذي قبل، وبدا أن قدرة مجلس الشورى على التأثير في تركيب عضويته، والقيام بطريقة تتعارض مع توجهات المركز، مرتبطاً بحدود استقلالية جبل نابلس في إطار الحكم العثماني. وكان قد تنقّل بين آل طوقان وآل عبد الهادي منصب المتسلم، وبالتالي التحكم في مجلس الشورى، خلال الفترة الانتقالية (1840 ـ 1860) وقد فتح الصراع، بين العائلتين، الباب أمام التدخل العثماني، فما أن وضعت حرب القرم (1854 ـ 1858) أوزارها، حتى شنت الحكومة العثمانية حملةً عسكريةً، أدت إلى تدمير معقل آل عبد الهادي في قرية عرابة، وإلى إعادة السيطرة المركزية، التي كانت نابلس، حسب المؤلف، مهيأة لها. فالعائلات الحاكمة التي برزت في القرن السابع عشر، كانت قد ضعفت كثيراً، نتيجة الصراعات الداخلية، وضربات حكام عكا المتكررة، والاحتلال المصري، وسعي السلطنة العثمانية لبسط سلطتها المركزية، يضاف إلى ذلك صعود النخب التجارية، على حسابهم، إلى مراقي المناصب السياسية، فضلاً عن الاقتصادية (ص ص 62 ـ 65).

بعد هذا، يقدم لنا دوماني، في أربعة فصول متتالية، صورة لعدة مقاطع طولانية عن حياة جبل نابلس، استناداً على تتبع مفاعيل أربع سلع: القطن/ النسيج، زيت الزيتون/ الصابون، بالارتباط مع عدة عائلات، تمحور نشاطها حولها. ليعطينا المشهد الأكمل عن حال جبل نابلس الداخلي، وموقعها الإقليمي، والعثماني، وتفاعلها في التجارة الأوروبية.

3 ـ النسيج، والعائلة والثقافة والتجارة

يخصِّص فصلاً بأكمله ليحلِّل شبكة العلاقات الاجتماعية المتمحورة حول الاتجار بالنسيج، وتبادله، ليُظهر لنا كيف تُلقي الحياة الاجتماعية للنسيج الضوء على منهج التجار في إنشاء، وإعادة إنتاج شبكات التجارة الإقليمية والمحلية، في إطار هيكلية سياسية عثمانية لا مركزية، وكيفية استخدامها لهذه الشبكات في ربط أهالي المدن والأرياف بأواصر بنية اجتماعية واحدة.

وبدأ في شرح كيف امتزجت الثقافة بالتجارة، وكيف مثَّلت الشبكات الثقافية المتكونة، بتأثير، وبموازاة شبكة العلاقات التجارية، استراتيجيات قادرة على تيسير العمل التجاري، والإنتاج الزراعي. فكانت التجارة، في نابلس، تتم من خلال مفاوضات شخصية حميمة، إذا قيست بالمعايير الغربية. لدرجة، أن قوى الاقتصاد العالمي لم تستطع خلخلة أسس تلك الشبكات الثقافية الحميمة، في أواخر العهد العثماني، بل أدت إلى تكثيفها، من خلال سعي التجار لصون تدفق الفائض الريفي. أمام تزايد منافسة تجار الساحل، والتجارة الخارجية (ص 72). فقد اختلطت العلاقات الاقتصادية بالصلات الثقافية، فكان من الاعتيادي أن يبيت الفلاح عند التاجر، ويُقدم له الطعام، ويعتمد عليه في دخوله المدينة، فرعى التجار تلك الشبكة من الصلات، التي قسمت ريف نابلس إلى دوائر نفوذ توارثها الأبناء عن الآباء، إذ استلزم تشكيل شبكات التجارة المحلية التزامات متبادلة، استعملها التجار لإقامة موطئ قدم لهم في الريف، واستعمل الفلاحون التجار مفاتيح لهم في المدينة. انطلاقاً من تلك الوقائع، يُفند الكاتب افتراضين سائدين، في الأدبيات التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني، هما أن المدينة والريف كانا عالمين منفصلين، وأن الفلاحين كانوا ضحية التغلغل الأعمى لرأس المال التجاري. والحال، أن الواقع يشير إلى أنه لم يكن ثمة خطوط فاصلة بين المجالين، وأن شبكات الولاء (بين الفلاح والتاجر) لم تكن قائمةً على علاقات الاستغلال فحسب، بل ترتكز تلك العلاقات على التبرير الإيديولوجي، أي إلى افتراض وجود تبادل عادل منصف، يرفع الاستقامة والأمانة والشرف إلى منزلة سامية

(ص 73). فكان الرأسمال الثقافي أمراً جوهرياً، كالثروة الفعلية، والتواشج بين رأس المال الثقافي والمادي كان لا بد منه لاستمرار الشبكات التجارية، إذ إن العلاقات المستندة على «التقاليد»، كانت مُهمة لتجارة قائمة على التسليف، الذي يُسدد موسمياً، وعلى ثقة الفلاح بشخصية التاجر، الذي من المفترض أن يحظى بالأمانة، والمهابة، والاحترام، فكانت تلك الحمولات الثقافية، بمثابة الغراء الذي يُمسك بشبكة العلاقات التجارية، ويكفل تماسكها. لهذا ترى الكثيرين من التجار رجال دين.

لهذا اتجه دوماني لتقصي شبكة خيوط تجارة النسيج، المتواشجة عائلياً، والأساليب المستخدمة لإعادة إنتاجها، وخاصة للعلاقات التي نظمتها بين المدينة والريف، وللصلات التي نسجتها بين العائلة، والثقافة، والتجارة. واختياره لتجارة الأقمشة ليس عبثاً، فلقد حدَّدت تلك التجارة المجالات المشتركة بين الاجتماعي، والثقافي والاقتصادي، ولعبت الأقمشة دوراً في المناسبات الدينية، والشخصية، والولادات، والدراسة، والتخرج، والعودة من الحج، والأعراس وكان لها دلالتها على الموقع الاجتماعي. وعمل تجار النسيج في موقع محوري من الحياة العامة، فيما يتعلق بالمجالين المادي والثقافي، واحتلّت دكاكينهم المكان الأعلى في خان التجار.

وغاص المؤلف ـ من أجل ذلك ـ في تاريخ عائلة واحدة، من تجار الأقمشة، عائلة آل عرفات (غير أسرة الرئيس عرفات)، الذين أنجبوا تجار أقمشة طوال عشرة أجيال (ص 74). ولبوا مطالب السوق الشعبية، وخاصة حاجة الفلاحين طوال 250 سنة (ص 81). وكان نجاحهم في تجارتهم يتوقف على قدرتهم على إعادة إنتاج وتوسيع الشبكات التي ربطتهم بالفلاحين، والحرفيين، وباعة المفرق، والعائلات ذات النفوذ السياسي والديني، والتجاري في المدينة (ص 84).

ثم يلتفت المؤلف إلى مسارات التجارة الإقليمية، التي وجدها في معظمها تتجه ـ رغم اتساع دائرتها في الإطار العثماني ـ نحو مدينتي القاهرة، ودمشق. حيث غطى نفوذهما سائر فلسطين. فحتى منتصف القرن التاسع

عشر، كانت القاهرة، وغيرها من المدن المصرية، المصدر الرئيسي للأقمشة بالنسبة لتجار نابلس، ولكن في أواخر ذلك القرن، أضحت بيروت ودمشق في مركز الصدارة (ص 87).

أقام تجار الأقمشة النابلسيون، في القاهرة ودمياط، أسوةً بنظرائهم السوريين، مكاتب، ومستودعات عمل فيها أقاربهم، أو معارفهم وكلاء لهم. واستخدموا رسائل الائتمان على نطاق واسع، جعلت الشيكات الإقليمية أكثر مرونة، وسهولة، واستعملوا الصابون بدلاً من تحويلاتهم النقدية (ص 89 ـ 91)، حيث كانوا يشحنون إلى مصر ثلاثة أرباع إنتاجهم، خلال الحقبة العثمانية، من الصابون، ويستوردون الأرز والسكر، والتوابل والأقمشة الكتانية، والقطنية، والصوفية (ص 35).

في منتصف القرن التاسع عشر، مالت التجارة النابلسية الإقليمية نحو بيروت ودمشق، فمن بيروت يأتون بالمنسوجات الإفرنجية على اختلافها: قطنية، وصوفية، وحريرية. ومن دمشق المنسوجات والمصنوعات الوطنية، التي كانت رائجةً خاصة عند الفلاحين والفقراء من المدنيين، وكان بإمكانهم أن يجدوا في دمشق الأقمشة المصنوعة في حلب، والموصل، وبغداد، والهند. وكانت أكثرية الأقمشة الدمشقية المصدرة إلى نابلس تتألف من تشكيلة كبيرة من المواد القطنية والحريرية، ولا سيما قماش «الديما»، وقام الوكلاء الدمشقيون بالإقراض بالفائدة، وتأمين ترتيبات التخزين والرزم والشحن.

وقد تأثر اتجاه الحركة التجارية، على الصعيد الإقليمي، بالمركزية العثمانية، خلال فترة التنظيمات، التي سهلت ربط جبل نابلس اقتصادياً وسياسياً، بصورة أوثق من ذي قبل، واستحداث البنى التحتية: الطرق، مرافئ، سكك حديد، تلغراف، التي سهلت طرق الاتصال، بالإضافة إلى قدرة قطاع الأقمشة الدمشقي على التأقلم مع تدفق المنافسة الأوروبية، وتمدد رأس المال التجاري البيروتي والدمشقي في عمق الداخل الفلسطيني.

كما تأثر اتجاه حركة التجارة النابلسية إلى بيروت ودمشق، بتدفق

الأقمشة الأوروبية، خاصة البريطانية، المصنَّفة آلياً، حيث بدأت تقتطع حصة كبيرة من سوق سورية الكبرى. وهي عملية عززها تخفيض الرسوم، وإلغاء الاحتكارات بعد توقيع المعاهدة التجارية الأنجلو ـ تركية للتجارة الحرة عام 1838. فبات تجار الأقمشة النابلسيون يواجهون صعوبة في منافسة العائلات البيروتية والدمشقية، التي بدأت تسيطر على التجارة الإقليمية. ثم آل الأمر إلى إخضاعهم تجار نابلس لدور الوسيط بين شركاتهم التجارية الكبيرة، وبين الفلاحين في جبل نابلس (ص 93 ـ 94).

وشجع الوضع السياسي (عهد التنظيمات) على استيفاء الديون عن طريق الجهاز الإداري، والقضائي، بدل الاعتماد على نفوذ الزعامات السياسية النابلسية، فكان من شأن إقامة إطار قانوني/إداري مثل مجلس الشورى، والمحاكم التجارية، أن يزيد من سلطة التجار الكبار.

وهكذا، تغير مضمون ما يعنيه (تجارة أقمشة) في نابلس، فبيئة التجارة تغيرت أواسط القرن التاسع عشر، فالقسم الأكبر من الروابط انتقل شمالاً من مصر إلى سورية. وحتى المنتوجات نفسها أصبحت مختلفة، بعدما احتلت المصنوعات الأجنبية موقعاً مهماً في السوق المحلية، وقد بات تاجر الأقمشة في نابلس، أقل أهمية في تجارة الأقمشة الإقليمية، كما يتكشَّف من تراجع نسبة الصابون في مقابل الواردات، ومن تنامي هيمنة العائلات التجارية من مدن الموانئ ومن دمشق على هذه السوق (ص 97 ـ 98).

لكن على الرغم من أهمية التجارة الإقليمية، فقد كانت العلاقات المدينية ـ الريفية في مركز اهتمام السواد الأعظم من أهالي جبل نابلس، واستحوذت أنشطة التجارة والصناعة المحلية على طاقات السواد الأعظم من النابلسيين. وقد تبين، في هذا الإطار، أن استمرارية، وتعزيز المعاني المترابطة بشبكات التجارة المحلية، لا يُقدر بثمن، لأنه ساعد على مواجهة القوى التي أطلقتها سياسة المركزة العثمانية، وعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي (ص 116).

4 ـ القطن والأقمشة والسياسات التجارية

يخصص دوماني الفصل الثالث، ليتخذ من الحياة الاجتماعية للقطن مثالاً يستقصي التجارة المتبدلة، ولا سيما التوترات المتولدة من التنافس بين التجار المحليين، والإقليميين، والأوروبيين، ومع الدولة العثمانية، في شأن حركة السلع، وتفحص تأثير المنافسة الأوروبية في صناعة النسيج النابلسية. ليصل إلى دراسة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، من منظور التجار المحليين، وكيفية وصولهم إلى مجلس الشورى، لتنظيم سياسة التجارة الحرة بما يلائم مصالحهم.

يشير دوماني إلى أن القطن النابلسي وجد طريقه إلى أوروبا، منذ القرن العاشر، وشكل القطن المصنَّع معظم صادرات نابلس إلى أوروبا، وإلى مصر سوقه الرئيسية. وفي أوائل القرن الخامس عشر استوردته البندقية على شكل خام، وصدَّرته مصنعاً. ومنذ القرن السادس عشر غدا القطن المصنَّع السلعة الرئيسية للتجارة بين فلسطين وأوروبا، خاصة المحلوج، والمغزول، بعد أن أصبحت فرنسا الشريك الأول، والتي صدرت بالمقابل البضائع الصوفية. ثم زاد الطلب الفرنسي على القطن الخام خمسة أضعاف، في القرن الثامن عشر، وذلك كجزء من اتجاه عام لتزايد الطلب الأوروبي على القطن الخام، لأن إنتاج الأقمشة شكل رأس حربة الثورة الصناعية الأوروبية.

إلاَّ أن صعود دور عكا، التي فرضت نفسها، في زمن ظاهر العمر والجزار، كوسيط تجاري بين فرنسا وزارعي القطن، لم يرسّخ سياسة الاحتكار تلك، وذلك للموقع القوي الذي كان لتجار نابلس، ولتزايد الطلب الأوروبي، وللبنية السياسية اللامركزية. وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر، أصبح جبل نابلس المنتج الأكبر للقطن، لا في فلسطين فحسب، بل في سورية الكبرى كلها.

ولمَّا كانت نابلس لم تخضع قط لسياسة الاحتكار، فقد غدت بسهولة مركزاً لتصنيع القطن، والإتجار به، بعد زوال حكام عكا 1831.. ومن مرفأي

عكا ويافا كان القطن يُشحن إلى أوروبا، وقد نظم التجار النابلسيون أيضاً إنتاج القطن المحلي وبيعه للتجار الأوروبيين. ففي سنة 1837، صدّروا ثلاثة أرباع محصول جبل نابلس كله إلى ميناء مرسيليا في فرنسا (ص 129).

لكن بعد أن ساهم القطن في تمهيد الطريق لتنامي الاتجار مع أوروبا، تجاوزته سلع أخرى، في أواسط القرن التاسع عشر، وأصبحت أولى بالتصدير: القمح والشعير، والسمسم، وزيت الزيتون، والبرتقال اليافاوي، فتراجع إنتاج القطن مع اندماج فلسطين في الاقتصاد العالمي وخاصةً في نهاية القرن نفسه، لركود صناعة النسيج، ولمنافسة القطن المصري، ولازدياد الطلب على الحبوب، ولا سيما بعد إلغاء قانون الحبوب في بريطانيا، فشجع ذلك على اتساع المناطق المخصصة لزراعة الحبوب على حساب القطن. وأخيراً قطع تزايد استيراد الخيوط، المغزولة آلياً من إنكلترا الطلب المحلي والإقليمي على القطن الخام الفلسطيني، وخيوطه المغزولة.

وبكل الأحوال، فقد تعرضت تجارة القطن، كما يبيّن المؤلف ـ لهزات كبرى في القرن التاسع عشر، ففي ذروة سيطرة نابلس على تجارة القطن، دعم الحكم المصري نشاط التجار الأجانب، ثم أكمل ذلك السلطان العثماني محمود الثاني، الذي تحالف مع أوروبا لضرب محمد علي، وفتح الأسواق الداخلية أمام تدفق السلع الأجنبية، ثم عمل سلسلة من الإصلاحات «التنظيمات» سهلت للأوروبيين الوصول إلى الأسواق الداخلية (ص 132).

واجه التجار النابلسيون ثلاثة منافسين للاستحواذ على فائض الريف: التجار الأجانب ووكلاؤهم المحليون، الذين وجدوا سنداً من حكوماتهم التي انتزعت «الامتيازات» من السلطة العثمانية، ومن التجار الإقليميين. في المدن الساحلية، أو من مدن الداخل: دمشق كالقدس، أو من الدولة العثمانية؛ مما جعل العقد الخامس والسادس من القرن التاسع عشر، فترة تكوينية في تاريخ فلسطين العثمانية.

إلاّ أن الكاتب يشير إلى أن الوضع الجديد لم يشكل انقطاعاً مع

المرحلة السابقة أو كونه نتيجة لعامل خارجي فحسب، ذلك، لأن نجاح التجار النابلسيين في تنظيم السوق المحلية لتصدير الغلال الزراعية، إقليمياً وما وراء البحار مهَّد السبيل أمام التجار النابلسيين لمدّ شبكاتهم إلى الداخل. وقد التمس التجار النابلسيون، في المرحلة الجديدة، الحماية استناداً إلى إمساكهم بمجلس شورى نابلس، وعوضوا عمّا افتقدوه إقليمياً ودولياً بما كان لهم من صلات بالسوق المحلية، وبسيطرتهم على مجلس الشورى (ص 133).

فلا يمكن، حسب دوماني، تفسير اندماج فلسطين بالاقتصاد العالمي، من خلال ثنائية داخل/خارج. ذلك لأن كل حلقة من حلقات السلع، خضعت للنزاع بين عدد من اللاعبين: فلاحين، سماسرة، تجار نابلسيين، تجار إقليميين، وأجانب، في إطار وضع سياسي مائع لدولة عثمانية تخوض عملية إعادة التنظيم والإصلاح، وظل التجار النابلسيون في هذا المعترك، حتى الخمسينات من القرن التاسع عشر، يحصلون على حصة الأسد من فائض الأرياف. لكن منذ ذلك الحين، راحت قدرة المجالس المحلية على التأثير في نتائج التراكمات التجارية تتآكل باطراد، مع خضوع المحاكم التجارية لهيمنة الأوروبيين، وتبني الحكومة العثمانية القوانين التجارية الأوروبية، وبعد أن أزاحت السلع الأوروبية المصنعة المنتوجات الحرفية المحلية، فتعرضت الأقمشة القطنية، خاصة، للمزاحمة الشديدة أمام القطاعات الصناعية المتقدمة في أوروبا (ص 144). لكن المنافسة الأجنبية لم تكن مدمرة، فاستمر الطلب المحلي، والإقليمي على القطن الخام، فضلاً عن دور نابلس المركزي في تصنيع القطن في فلسطين، حيث استمر حتى القرن العشرين (ص 132).

ثم إن الكاتب لا يوافق، هنا، على استخدام مفهوم «الإحجام عن التصنيع»، فالأمر لا يتعدى أن يكون إعادة هيكلية لصناعة النسيج المحلية للتكيف مع الوقائع الجديدة. فإن كانت قد انهارت صناعة نسيج (صفد) منذ القرن السابع عشر، فلأنها كانت قائمة على إنتاج أقمشة صوفية غالية الثمن للتصدير الإقليمي والعالمي، بينما كانت صناعة نابلس موجهة أساساً إلى السوق الشعبية المحلية والإقليمية، وبينما خنقت المزاحمة الفرنسية صناعة

صفد، أثبتت صناعة نابلس أنها غاية في المرونة (ص 146). فضلاً عن استمرار تلبيتها الأذواق الخاصة للمجتمعات الفلاحية. ومهما يكن فإن إنتاج زيت الزيتون، والصابون، وسواهما من السلع لم يتوقف، وأعيدت هيكلية الأنشطة التصنيعية وفقاً للأوضاع المتغيرة، باعتماد عناصر إنتاج جديدة، وصناعات حرفية جديدة لتلبية الطلب المتغير، فكثيراً من النابلسيين تعلموا خياطة البدلات الغربية، وصناعة الأحذية الغربية، فضلاً عن أن النجارين والحدادين، الذين تعلموا استعمال أدوات جديدة، وإنتاج مصنوعات جديدة (ص 149) وقد خدم نابلس صعوبة موقعها الداخلي للنقل، وصغر حجمها قياساً إلى دمشق وحلب، مما جعلها سوقاً أقل جاذبية للتجار الأوروبيين، فكانت أقل تأثراً من دمشق، فظلت السلع النسيجية المحلية رائجة عند الفلاحين والطبقات المدينية (ص 152). وهذا لا يعني، عند المؤلف، أن أحوال النسيج بقيت على حالها، فإن تراجع قطاع النسيج حمل البعض على تغيير خياراته في الاستثمار. ومع مرور الزمن آل الأمر إلى جعل سلعتين المحور الرئيسي لرأس المال التجاري؛ زيت الزيتون، والصابون. اللذان سيُخبران الشيء الكثير عن تبدل الاقتصاد والسياسي والتاريخ الإجتماعي لجبل نابلس (ص 158).

5 ـ اقتصاد زيت الزيتون/ قانون الأراضي/ الفلاحون والدولة

حاول المؤلف الوقوف على استراتيجية الاستثمار النابلسية من خلال مقابلة سيرة سلعتي الأقمشة، والصابون، اللتان اعتمدتا على زراعة محلية: القطن والزيتون، واندمجتا في دوائر التجارة المحلية، والإقليمية، ثم افترقتا أوائل القرن التاسع عشر. حينما بدأ قطاع النسيج بالركود، وتوسعت صناعة الصابون. وفي الفصلين الأخيرين (الرابع والخامس) يرسم لنا لوحة واسعة عن كيفية استحواذ التجار على فائض زيت الزيتون، وانتقالهم إلى صناعة الصابون، التي احتلت الموقع الأول في تجارتهم، واستثماراتهم، ليشرح لنا عبر ذلك أشكال تنظيم إنتاج زيت الزيتون، وصناعة الصابون، وتغير الأشكال الحقوقية لملكية الأرض، بعد صدور قانون الأراضي، وعلاقة الفلاح بالتاجر،

والأشكال الثقافية التي صاحبت هذا التغير، مع أشكال الشرعية المطلوبة، وعلاقة التجار وصناع الصابون ومجلس الشورى، مع الإدارة المركزية، وصدور التلاقي والتنافس.

يبدأ في شرح كيف فرض ازدياد صناعة الصابون أكثر من ثلاثة أضعاف، المعتمد أساساً على زيت الزيتون، وزيادة صادراته عبر المرافىء، كيف فرض على التجار اعتماد طريقة «تسليف» المال للقرى، خاصة عقود «السَلَم» لضمان تدفق زيت الزيتون إليهم. ومضمون هذا العقد، يقوم على دفع التاجر المال أثناء كتابة العقد، لقاء تسليم الفريق الثاني السلعة بسعر منخفض يُحدد عند الاتفاق. وقصد التجار من ذلك ضمان إمدادهم بالمواد الزراعية، وكان ذلك يكتسي أهميةً خاصة فيما يتعلق بزيت الزيتون بالنسبة لتجار الصابون، وصانعيه (ص 164 ـ 166).

صار تسليف المال في القرن التاسع عشر إذن أكثر مركزية ومساهمةً في تحديد التشكيل الاجتماعي لجبل نابلس، مما كان له خلال الحقبة العثمانية السابقة وغدا الريف، والمدينة، في هذا الحال، أوثق تواشجاً، بسبب نمو الطبقة الوسطى الريفية، وتوسع رأس المال التجاري، والتسليف المالي. وترافق ذلك مع إصدار قانون الأراضي عام 1858، الذي استهدف زيادة دخل الحكومة العثمانية، من خلال تحديث علاقة ملكية الأرض، وتسجيل المِلك لأراضي المبرة. فكان بمثابة فرصة للنخب المدينية من أجل تعزيز قوتها الاقتصادية، وهي التي اعتمدتها الإدارة العثمانية لتنفيذ إصلاحاتها.

فبعد أن كانت معظم الأراضي الزراعية ملكاً للدولة، والملكية الفردية محصورة في المساحات الأهلية، داخل المدن، والبلدات، والقرى، أما المساحات الواسعة من الأراضي وراء حدود المدن والبلدات والقرى، فكانت من الناحية القانونية ملكاً للدولة. كان للفلاح حق الانتفاع بها، لقاء العشر، المسمى ميري، وقسماً منها ملكاً للسلطان وعائلته، أو وقفاً، أو إقطاعات «تيمار» لضباط السباهية (ص 182 ـ 189). ولقد تعامل الفلاحون المنتفعون مع انتفاعاتهم على أنها مِلكٌ لهم، لهذا كانت مبيعات الأراضي بين الفلاحين

أمراً غير مألوف. وهو ما يفسر، أيضاً، تقاعسهم عن تسجيل الأراضي، مما سهل لأعيان المدن وضع يدهم عليها.

ويعتقد المؤلف أن أراضي الدولة قد تحولت إلى ممتلكات خاصة فعلية، قبل هذا القانون، أي منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، فجاء قانون الأراضي بمثابة اعتراف من الحكومة العثمانية بالحاجة إلى احتواء عملية بدت جارية، وتهدد القاعدة المالية لحكمها (ص 198).

ولقد عملت المركزة العثمانية، ومن قبلها الحكم المصري، على تعجيل المسارات الجارية على المستويات الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وأبرز مظاهر ذلك الأثر على المستوى الثقافي، إذ أُزيحت شبكات الولاء القائمة على العرف. واستبدلت بممارسات قانونية قائمة على الشريعة الإسلامية، في البيئة الريفية حين طرح أبناء الطبقة الوسطى الريفية، تسهيلاً لأنشطتهم التجارية، وتوطيداً لموقعهم الاجتماعي، الممارسات (الدينية الشعبية) الشائعة بين الفلاحين، وأحلوا مكانها منظومة المعاني، التي يعبر عنها ما يسميه الكاتب «الإسلام المديني» فاستعملوا الشريعة الإسلامية لا لتبرير استعمال شبكات تسليف المال، وشركات الاستثمار فحسب، وأيضاً لحياكة نسيج جديد للعلاقات بالفلاحين. فأُدخلت المحاكم الشرعية إلى القرى والنواحي، خلال الخمسينات من القرن التاسع عشر، إذ قدمت الشريعة حلولاً ملائمة للوضع الجديد، من حيث هي إيديولوجيا عالمية جامعة، تشجع على الاستثمار المالي، وأنتجت مجموعة من القوانين الملائمة لهيكلية عقود التسليف، والمشاركة التجارية (ص 202 ـ 203).

ويلاحظ المؤلف إرتقاء حسّ الفلاح من المحلية إلى المواطنة العثمانية، وإلى ملامسة إيديولوجيا مرحلة التنظيمات، فأمام تفاقم شعور الفلاحين بالعزلة، تعرضت مفاهيمهم عن الهوية، والسلطة والعدالة لإعادة تعريف. فظهرت في «معاريضهم» المرفوعة إلى السلطة، مؤشرات عن ذلك، إذ ناشدوا حسَّ الدولة بالعدالة، واستغلوا دعاية الحكومة العثمانية عن العدالة وحكم القانون، والهوية الإسلامية، فوردت في معاريضهم أصداء جوهر إيديولوجيا

التنظيمات: المساواة أمام القانون، والمواطنة العثمانية (ص 216).

6 ـ المصابن/ النخبة الجديدة/ المركزية العثمانية والاستغلالية

يشير المؤلف إلى تضافر عدة عوامل لدفع صناعة الصابون إلى التقدم، فالصابون كان يُصنع من زيت الزيتون، رأس زراعات جبل نابلس، وهو ما جعل صناعة الصابون أفضل السبل لاستغلال فائض الريف، وصار حقل استثمار ملائم لما هو جاري من تركز الثروة في الجبل، بعد انتشار تسليف المال، الذي سهل على التجار الوصول إلى أكبر نسبة من فائض زراعة الزيتون، ومهَّد إلى تنامي قوتهم السياسية، مكَّنهم من وسائل الإنتاج والمصابن من العائلات الحاكمة القديمة. فكان لذلك بديلاً مغرياً من الأنشطة الصناعية المحلية الأخرى، كإنتاج الأقمشة الذي بدأ يتأثر بوطأة المنافسة الأوروبية، فضلاً على أن نابلس تقع على قرب ملائم من الضفة الشرقية لنهر الأردن، حيث كان المصدر الثاني للمادة الخام، من حيث مركز الأهمية، وهي نبتة الحرض (ص 225، وص 287).

وقد بدأت صناعة الصابون تشهد توسعاً من عشرينات القرن التاسع عشر، راح يتسارع في العقود التالية، فبينما استجرَّت المنافسة الأوروبية ركود صناعات أخرى، كالنسيج، ازداد عدد المصابن ثلاثة أضعاف، وزاد حجم الإنتاج أربعة أضعاف، وتصاعدت أثمان المصابن (ص 224).

ثم يعود إلى المراحل التي مرَّت بها صناعة الصابون، فيجد أن معظم أصحاب المصابن، خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر، مثل آل النمر، كانوا من عائلات حاكمة وقادرة على الاستثمار المالي الكبير. وكان معنى ذلك توفر العلاقات السياسية والاجتماعية اللازمتين للجمع بين عوامل الإنتاج، وقواه المتعددة. فخلال القرون الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني، لم يستطع التجار منافسة العائلات الحاكمة، والدخول إلى الريف بقوة، إلاَّ في الفترة التي تركزت فيها الثروة عند جماعة التجار، في أواسط القرن التاسع عشر (ص 230 ـ 235) حيث انحطت النخبة المدينية القديمة خلال العقدين الأولين

من القرنين التاسع عشر، وارتقت نخبة مدينية حديثة، وتعرض للتآكل ما كان لعائلات السباهية الحاكمة قديماً من قاعدة مادية، إذ واكب اندفاع حكم موسى بن طوقان نحو المركزة السياسية، اندفاع لا يقل عنه جرأة للهيمنة على إنتاج الصابون، من خلال الاستحواذ على المصابن (ص 250). فتقدمت وجوه جديدة، كارتقاء خصوم آل طوقان: أحمد قاسم جرار، وقاسم أحمد، وأفلح قسم من النخب القديمة في الاحتفاظ ببعض الأسهم في المصابن مثل (آل نمر، وآل سوار، وآل الأحزمي، والحنبلي) ثم أتت السيطرة المصرية 1831 لتعجل بعمليات كانت جارية، وقادت إلى تغيرات في التركيب الاجتماعي لأصحاب المصابن، الذين أصبحوا خليطاً من وجوه قديمة وجديدة، مركبة من عائلات حاكمة قديمة، وتجار، وآل عبد الهادي (ص 254). فحرصت هذه النخبة على اقتناص أقصى ما يمكن من الفرص التي أتاحها الحكم المصري، ثم من بعده «الإصلاحات العثمانية» لتشكيل لوحة سياسية جديدة من خلال مجلس الشورى. إذ شكل أصحاب المصابن، في المرحلة الأخيرة في منتصف القرن التاسع عشر، لباب النخبة الاجتماعية التي استخدمت مجلس الشورى مصطبة سياسية، رئيسية لها، حيث تألفت أغلبية عضوية المجلس، أواسط القرن، من أصحاب المصابن، باستثناء داود طنوس عن الطائفة المسيحية، وسلامة كامل ممثل الطائفة السامرية.

وانطلاقاً من تقاليد نابلس الاستقلالية، واستناداً إلى معطيات الوقائع الاقتصادية، والسياسية الجديدة، جذب أعضاء المجلس السلطات العثمانية إلى حوار سعى حثيثاً للإعتراض على آثار الإصلاحات العثمانية، وتوجيهها بطريقة تلائم مصالحهم. وقد أبدى الفريقان أعضاء مجلس الشورى، والحكومة العثمانية، قدراً من الصبر، واستمرت عملية الأخذ والرد حتى سنوات 1917، حين حلّت الامبراطورية البريطانية محل الامبراطورية العثمانية في حكم نابلس (ص 278). ويذكرنا الكاتب بمرونة الحكم العثماني، الذي استند في بقائه على المحافظة على حدود مرنة بين المركز والأطراف، هذه السياسة البراغماتية كانت أساسية بالنسبة لإمبراطورية لا تملك القدرة، ولا الرغبة في الاستغراق بالشؤون المحلية لأراضيها الشاسعة، فاستطاعت، بدلاً عن ذلك،

استيعاب القوى المحلية بالقهر، أو بالإقناع. في إطار مجال سياسي يخدمها، إضافة إلى خدمته المصالح المحلية، وتجلّت هذه السياسة، خاصة، في المناطق التي كانت السيطرة عليها شائكة، وكانت فلسطين، ولا سيما جبل نابلس، نموذجاً لهذه المناطق. إلاّ أن السلطات العثمانية أعادت فرض سيطرتها الإدارية، والمالية المركزية، بصورة مباشرة، وفعالة. في أربعينات القرن التاسع عشر، في وقت تزايد فيه النفوذ السياسي، والاقتصاد لأوروبا. ويقرأ دوماني في وثائق مجلس الشورى، قصة التنازع على النفوذ، بين النخبة النابلسية والسلطنة العثمانية، فيجد أن موضوعه قد انصب بصورة رئيسية، حول المزايدة على «الذخائر» أو الضرائب العينية، التي تتجمع، في مستودعات، وتجري المزايدة عليها لصالح الإدارة العثمانية، وحول تفسير القوانين والرسوم الجديدة التي تحدد أنواع الضرائب على التجار. وكانت أخطر النزاعات هي تلك التي شبَّت في شأن ضرائب جديدة على إنتاج الصابون، وتصديره، وتكمن أسبابها في تغير هيكلية تنظيم الضرائب والرسوم بعد توقيع المعاهدة التجارية الأنجلو ـ عثمانية، التي عبرت عن ضعف موقع الحكومة العثمانية، ففتحت أسواقها بتخفيض الرسوم على الواردات الأوروبية. ولكن تلك السياسية زعزعت القاعدة المالية للحكومة، وحدَّت من مداخلها من الضرائب (ص 267). وطوال العقدين اللذين أعقبا المعاهدة، واجهت الحكومة العثمانية صعوبات في فرض هذه القوانين، والمراسيم، وذلك لمقاومة التجار، أو لافتقار البنية التحتية الملائمة، وكل ما استطاعت الحكومة فعله، طوال أربعينات القرن التاسع عشر، هو استمرار التوكيد على تلك القوانين، مثل فرمان 27 شباط 1846، التي أعفت القمح والشعير والذرة من الضريبة إلاّ إذا صُدرت إلى ما وراء البحار، ثم جاءت فرمانات أخرى بمزيد من التفصيل، كإخضاع البضائع المصنعة (المنسوجات القطنية، صابون) لضرائب ثلاث: خراج، وأمد (رسم دخول)، ورفت (رسم خروج)، متى تمَّ استيرادها، أو تصديرها.

ولكن هذه القوانين واجهت مقاومة تجار نابلس، فقد أحس تجار الصابون بعبء ما تفرضه من زيادة الضرائب، فلا يُستغرب أن تستغرق

مداولات مجلس الشورى عن ثغرات في تلك القوانين، والتوصل إلى تفسيرات مختلفة عن قصد الحكومة، ولكن منذ نيسان 1850 اضطر المجلس على أن يُخضع كل الزيت الذي يدخل نابلس للتفتيش، وأن يرافقه موظف حكومي إلى المصابن (ص 269 ـ 274) ثم تقدمت الحكومة العثمانية خطوة أخرى، في تقليص حدود استقلالية جبل نابلس، عندما ضربت نفوذ آل عبد الهادي الذي امتد انطلاقاً من عرابة، إثر حملة عسكرية ظافرة لإنهاء صراع حزبي اندلع في جبل نابلس، بعد انتهائها من حرب القرم، فاستطاعت السلطات العثمانية أن تفرض أول شخص غير نابلسي قائمقاماً على جبل نابلس، بعدها لم يعد في وسع أبناء المنطقة المحليين أن يتطلعوا إلى تولي منصب المتسلم، وبات التنافس بين العائلات البارزة، في جبل نابلس، ينحصر في مناورات أحزاب يقودها التجار داخل مجلس الشورى (ص 275 ـ 282).

يختم دوماني كتابه في التأكيد على أن قصة العلاقة بين الحكومة العثمانية والنخبة النابلسية المحلية، إبان فترة التنظيمات، لم تكن تدور حول فرض حداثة غربية الاستيحاء، من أعلى، ومقاومة عفوية شنتها عناصر تقليدية من أسفل، ولم تكن مجابهة بين قوة «الاستقلال» وقوة (احتلال) استعمارية، كما ذهب إلى ذلك القوميون، وليست مجابهة بين قادة اقطاعيين تقليديين، ودولة آخذة بأسباب الحداثة، على حد قول منظري الحداثة، فالأمر عند دوماني لا يتعدى أن يكون صراعاً بين فريقين يتكلمان لغة واحدة، سعى كل منهما لتوسيع مجال نفوذه، في سياق علاقتهما المتبادلة، وكان خطابهما مبنياً على مجموعة مشتركة من افتراضات، مثل آليات السوق، ومصادر الشرعية السياسية، وإن اختلفا بشأن حدود السلطة السياسية (ص 275).